

إعلان شرم الشيخ الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب المشروع النهائي (15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)

نحن الوزراء ورؤساء الوفود الأخرى، وقد اجتمعنا بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في شرم الشيخ، مصر،¹ يومي 14 و15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018،

تعميم التنوع البيولوجي

إنّ نشير إلى إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل الرفاه، المعتمد في 3 ديسمبر/كانون الأول 2016 خلال الجزء رفيع المستوى في كانكون، المكسيك،²

وإنّ نقر بأنّ التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية التي يوفرها، تدعم جميع أشكال الحياة على الأرض وترتكز عليها صحة الإنسان ورفاهيته والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بما في ذلك في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للطاقة والتعدين، والبنية التحتية، والصناعة التحويلية والتجهيز،

وإنّ نلاحظ أنّ الزيادة في عدد السكان، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والتوسع الحضري السريع المتوقع خلال العقود القادمة، سيؤدي إلى طلب كبير على الموارد المرتبطة بهذه القطاعات، مما يشكل مخاطر كبيرة على التنوع البيولوجي وما يترتب عن ذلك من مخاطر على رفاه الإنسان،

وإنّ نقر بالتالي بأنّ تعميم التنوع البيولوجي في هذه القطاعات ضروري لتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ورؤية عام 2050 للحياة في انسجام مع الطبيعة، فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030³ وغايات وأهداف الاتفاقات الدولية الأخرى،

وإنّ نؤكد من جديد أنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومجموعة أهدافها بشأن التنمية المستدامة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، توفر إطارا للسعي المتوازن إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي لتعميم التنوع البيولوجي،

وإنّ نشدد على أنّ المشاركة المجدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني والحكومات والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية وقطاعي الأعمال والمالية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين ضروري لتعميم التنوع البيولوجي،

وإنّ نقر بالحاجة إلى تعزيز التحالفات وتطوير نهج منسقة، وإلى مواصلة الأهداف والإجراءات والموارد بشكل أفضل داخل القطاعات وعبرها، لتعميم التنوع البيولوجي،

وإنّ نقر أيضا بدور الحوكمة الرشيدة، والعلوم والمعارف التقليدية، لتعميم اعتبارات التنوع البيولوجي في جميع القطاعات،

¹ الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع، من 17 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وكذلك الجزء الوزاري الرفيع المستوى من الاجتماعات، شرم الشيخ، مصر، 14 و15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

² UNEP/CBD/13/24.

³ قرار الجمعية العامة 1/70.

1- نلتزم بالعمل على جميع المستويات داخل حكوماتنا وعبر جميع القطاعات لتعميم التنوع البيولوجي، وإنشاء أطر مؤسسية وسياساتية وتشريعية وتنظيمية فعالة مصممة بما يناسب الاحتياجات والظروف الوطنية وبما يتسق مع الالتزامات الدولية، وإدماج نهج اقتصادي واجتماعي وثقافي شامل مع الاحترام الكامل للطبيعة وحقوق الإنسان، من خلال الإجراءات التالية:

(أ) دمج القيم المتعددة للتنوع البيولوجي في الأطر التشريعية والسياساتية ذات الصلة، وخطط التنمية والتمويل، وعمليات وضع السياسات وصنع القرارات على جميع المستويات، وتشجيع الشركات على تقييم مدى اعتمادها وتأثيرها على التنوع البيولوجي لإعلام عملية صنع القرار؛

(ب) تطبيق أفضل الممارسات للتقييمات البيئية الاستراتيجية وتقييمات الأثر البيئي في الوقت المناسب، باستخدام الإرشادات المعتمدة بموجب الاتفاقية، لتجنب أو تقليل آثار القطاعات الاقتصادية الرئيسية على التنوع البيولوجي؛

(ج) استخدام أدوات التخطيط ومواصلة تطويرها، مثل التخطيط المكاني المتكامل، للنظر في جميع الخيارات المتاحة لتحقيق احتياجات التنمية، وتجنب الآثار السلبية على التنوع البيولوجي أو تقليلها؛

(د) إزالة أو إصلاح الإعانات والحوافز الأخرى الضارة بالتنوع البيولوجي، وخلق حوافز تهدف إلى تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛

(هـ) توسيع نطاق الحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك البنية التحتية الحضرية، والمتعلقة بالنقل والطاقة، وتعزيز التعاون بين المدن والمناطق، وتعميم مبادئ المدن الصحية في التخطيط الحضري والإدارة وصنع القرار والتنمية؛

(و) مواصلة تطوير أدوات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والرسائل المتعلقة بأهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لدعم التغييرات في السلوك وصنع القرار على جميع المستويات وفي جميع القطاعات؛

(ز) تعميم الروابط بين التنوع البيولوجي والصحة في السياسات والخطط والاستراتيجيات، بما في ذلك السياسات الوطنية للصحة والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطط التنمية الإقليمية والوطنية؛

(ح) تعزيز تطوير وتطبيق النهج القائمة على النظام الإيكولوجي من أجل تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، ومكافحة تدهور الأراضي، مع الإسهام في الوقت نفسه في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(ط) تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين واقتصاد التدوير لتجنب أو تقليل آثار القطاعات الاقتصادية الرئيسية على التنوع البيولوجي؛

(ي) تيسير الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات البيولوجية، التي تسهم في القطاعات الرئيسية مع تجنب أو تقليل الآثار السلبية على التنوع البيولوجي؛

(ك) تطوير و/أو تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛

2- نحث وكالات التنمية والشركات والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين على تطبيق ودعم الإجراءات المذكورة أعلاه، حسب الاقتضاء، واستخدام الضمانات الاجتماعية والبيئية في القرارات والاستثمارات لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 والإجراءات الأخرى

وإن تشير إلى أنه من المتوقع أن ينشئ مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الرابع عشر، عملية لإعداد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 للنظر فيها في اجتماعه الخامس عشر؛

1- نلتزم بما يلي:

(أ) تسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف وبروتوكولي قرطاجنة وناغويا، حسب الاقتضاء، وعن طريق توفير وتعبئة الموارد الدولية والوطنية، وبالتالي المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) دعم تطوير وتنفيذ إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، استناداً إلى أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ومواءمته مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بمستوى من الطموح والطابع العملي يؤدي إلى تيسير إحداث التغييرات التحويلية اللازمة لتحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، حسبما تمت ملاحظته في استنتاجات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية⁴؛

(ج) تعزيز، قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، المساهمات الطوعية من أجل التنوع البيولوجي من جانب الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى نحو تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي؛

(د) إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني والحكومات والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية وقطاعي الأعمال والمالية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين لدعم العمل نحو تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي وتوفير الزخم اللازم لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

2- نرحب بمبادرة مصر لتعزيز نهج منسق لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية؛

3- ندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد قمة بشأن التنوع البيولوجي على مستوى رؤساء الدول قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في عام 2020، من أجل تسليط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء على أعلى المستويات لدعم إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويضع المجتمع العالمي على مسار نحو تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي.

⁴ التوصية 1/21، المرفق.